

الدراسات الأفريقية وحوض النيل

فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي - برلين"

المجلد 1 . العدد الأول . مارس 2018

Regestration No. VR3373 - 6325 B

مشروع الدولة الأزوادية بشمال مالي وأبعادها الامنية على المنطقة المغاربية

الأستاذ مبروك كاهي

قسم العلوم السياسية/ جامعة ورقلة

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة الى لفت الأنظار إلى مخاطر مشروع دولة فاشلة على أمن واستقرار المنطقة المغاربية، هذه الدولة أو ما تم تسميتها ظهرت فجأة ومن جانب واحد مستغلة الظروف المحيطة التي تمر المنطقة، إضافة إلى ذالك فإن هذه الدولة اتخذت الطابع الأصولي الاسلامي المتشدد مع العلم أن دول المنطقة ذات أنظمة علمانية سواء المغاربية منها أو الواقعة في الساحل الإفريقي، ومنه نطرح التساؤلات عن مخاطرها على الامن المغاربي والتهديدات المتوقعة سواء اللينة منها أو الصلبة.

État Alazwad le nord du Mali et les dimensions de la sécurité de la région du Maghreb

Résumé :

Après la chute du régime de Mouammar Kadhafi en Libye، a profité du Mouvement Populaire pour la Libération de l'Azawad La situation actuelle dans la région، le spectre de l'annonce d'un nouvel Etat dans la région du Sahel، cet état se trouve sur environ ٧٠٪ du territoire de l'Etat du Mali، Il a été l'apparition de cet état comme l'aboutissement d'une longue lutte en conflit avec le mouvement de l'Etat central، Bien que ce projet était voué à l'échec plusieurs raisons vont mentionner dans le document.

L'existence d'un nouvel Etat sur la frontière sud des Etats du Maghreb، nous fait poser plusieurs questions:

- La question du contrôle et de la sécurité des frontiers.
- Les groupes terroristes et la nécessité de contrôler les gangs du crime organize.
- Le respect des minorities et des groups ethniques dans la region.

En plus de tout ce qui précède sera étudier quelques-uns des concepts relatifs au projet de Alozoadah de l'Etat et dimensions de la zone، et si l'état de rêve continue à exister ou pas، ce n'est pas le groupe ou le mouvement séparatiste، indépendamment de leurs demandes، que ce soit légal ou illégal، la question est loin d'être Malk car elle concerne la stabilité de la région dans son ensemble، au cours de laquelle est devenue d'intérêt pour la communauté internationale dans le cadre de la soi-disant guerre mondiale.

مقدمة:

عقب انهيار نظام معمر القذافي في ليبيا وانتشار الفوضى في البلاد، وفي ظل حالة اللادولة تسربت كميات هائلة من السلاح المتوسط وفوق المتوسط إلى منطقة الساحل الإفريقي، هذه المنطقة الحساسة من القارة والتي تعرف حالة اللااستقرار يضاف إليها عودة عشرات المقاتلين الطوارق الماليين وغيرهم الذين كانوا يحاربون إلى جانب «الزعيم الليبي» هذه المتغيرات وغيرها ساهمت في ترجيح كفة المتمردين في شمال مالي، وأمام ضرباتها القوية والصراع الحاصل في العاصمة المركزية باماكو أين حدث الانقلاب العسكري على الرئيس «توري» اضطر الجيش المالي إلى الانسحاب من منطقة الشمال أين استغلت الحركة الشعبية لتحرير أزواد (M.P.L.A) الوضع وأعلنت عن ظهور دولة أزواد على الخارطة السياسية الإفريقية هذه الدولة المجهولة أثارت العديد من التساؤلات عن توقيت ظهورها المفاجئ، هل ظهور هذه الدولة هو حصيلة نضال وكفاح طويل على شاكلة الحركة الشعبية لتحرير السودان والذي توج باستقلال الجنوب عن الشمال؟ أم أن ظهورها كان ارتجالي وغير مدروس؟ كما نطرح اشكالية تأثير هذه الدولة المزعومة على استقرار المنطقة وتبعاتها على الاستراتيجية الجزائرية في المنطقة، ومثلما ظهرت فجأة اختفت هذه الدولة بذات الطريقة مما يجعلنا نتساءل هل فشل هذا

المشروع؟ أم أن ظهورها كان في الظرف والتوقيت غير المناسبين؟ كما أن السؤال الرئيسي والأهم ما هي أبعاد هذا المشروع على المنطقة المغاربية والدولة الجزائرية على وجه الخصوص؟

02 - الخلفية التاريخية والاثنية لإقليم أزواد :

لقد حصلت جمهورية مالي استقلالها من الاستعمار الفرنسي عام 1960 عقب موجات التحرر التي اجتاحت دول العالم الثالث بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إن هذا الاستقلال لا يعني أن تاريخ دولة مالي يبدأ عند هذا التاريخ، فلقد عرفت المنطقة عدة حضارات وإمبراطوريات قديمة ساهمت بشكل أخص في نشر الدين الاسلامي في منطقة الصحراء الكبرى وحتى جنوبها أي ما يطلق عليه اصطلاحا منطقة الساحل الإفريقي، ولعل أبرز هذه الحضارات هي حضارة «إمبراطورية سنغاي الإسلامية»1 التي لا تزال معالمها حاضرة إلى بومنا هذا وقد امتدت حتى على طول الصحراء الكبرى بما فيها بعض الاراضي الجزائرية الواقعة في أقصى الجنوب وحتى ليبيا مرورا بمنطقة أوباري وحتى غذامس، ولكن ككل الامبراطوريات القديمة السابقة التي كان مصيرها الضعف فإن مملكة «سنغاي» لاقت نفس المصير إلى أن حل الاستعمار الفرنسي في هذه الأراضي في منتصف القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين، أين باتت تعرف المنطقة ككل «السودان الفرنسي» واستمرت على هذا الحال الى غاية تحقيق الاستقلال لدولة مالي.

وتشير جميع الدراسات التاريخية والتي تتثبت أن «إقليم أزواد» لم يكن الاستثناء بل كان ضمن سيطرة نفوذ «امبراطورية سنغاي الإسلامية» كما أن عاصمة هذه المملكة هي مدينة «جاو» وهي احدى المدن الرئيسية الثلاث المشكلة لإقليم أزواد، ومن جهة ثانية فإن اسم أزواد التي تطلق على منطقة شمال مالي هي في الأصل اسم لواحة صغيرة تقع شمال مالي بين مدينة «تمبكتو»2 و»توديني» وكلمة أزواد في حد ذاتها يعود أصلها إلى مملكة «سنغاي الإسلامية» وهي مركبة من كلمتين (أزوا د Azwa Do) فالمصطلح الأول أزوا Azwa وهو يعني القصعة أو الاناء الواسع، أما المركب الثاني د Do فيعني عند أي أن ترجمة المصطلح تعني القصعة الكبيرة جدا أو مجمع الماء3، كما نجد أن نفس الاقليم يحمل تسمية ثانية لدى سكان هذا الإقليم أزاوا غ Azwa Go إلا أن المتفق عليه في الدراسات التاريخية أن أصل الكلمة يرجع لحضارة «سينغاي» في مالي4.

هذا ويشكل إقليم أزواد حوالي 70٪ من مساحة دولة مالي والمقدرة ب 1.247.228 كلم^2 وعليه فإن مساحة إقليم أزواد تقارب 827.485 كلم^2، وإضافة إلى هذه المساحة الشاسعة فإن إقليم أزواد

يقع في منطقة جد استراتيجية إذ يتوسط 05 دول إفريقية وهي بوركينافاسو، النيجر، الجزائر، إضافة إلى حدوده مع الدولة المركزية التابع لها وهي دولة مالي، والشيء الملاحظ أن هذه الدول كلها خضعت للاحتلال الفرنسي وهي منخرطة في رابطة الدول الفرانكفونية باستثناء دولة الجزائر، الأمر الذي زاد من أهمية هذا الاقليم يتوسط هذه الدول مما يزيد من أهمته الاستراتيجية5.

03 - صراع حركة أزواد مع الدولة المركزية:

في هذا السياق تبرز وبشكل جلي أزمة «الطوارق» الذين يشكلون أبرز الجماعات الاثنية في منطقة الساحل الإفريقي، هذه الجماعة وجدت نفسها غداة الاستقلال المستعمرات الافريقية في الستينيات من القرن الماضي مقسمة بين أربعة دول وهي (الجزائر، ليبيا، مالي، بوركينافاسو) ففي الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول في إدماج هذه الجماعة داخل مكون الدولة فشل البعض الآخر خاصة في تحقيق التنمية المحلية بسبب قدراتها الاقتصادية المحدودة، فإضافة إلى هذه القدرة المحدودة عرفت المنطقة عدة انقلابات عسكرية وصراع على السلطة وتقاسم للثروة بين فئات معينة دون غيرها من الجماعات الأخرى، خاصة تلك التي لم تبدي تأييدا لنظام الحكم وسعت إلى معارضته وحتى الدخول معه في صراع مسلح كان الخاسر الأكبر فيه المدنيين العزل الذين وجدو أنفسهم تائهين في صحراء شاسعة، ففي مالي نتيجة الفساد والانقلابات العسكرية وتهميش بعض المناطق وكبر مساحتها الجغرافية ظهرت عدة حركات سياسية تطالب بحقوق المنطقة خاصة التنموية منها، ونذكر أبرز هذه الجبهات6 حركة الطوارق للمقاومة (Mouvement de la résistance Touareg) والحركة الشعبية لأزواد (Mouvement populaire d’Azwouad) الجبهة الإسلامية العربية لأزواد (front Islamique Arabe de l’Azouade) هذه الحركات الثورية شكلت أزمة حقيقية للحكومة المركزية في دولة مالي ويرجع السبب الحقيقي لظهور هذه الحركات الانفصالية هو عدم قدرة الدولة المركزية عن استيعاب هذا المكون الأساسي من الشعب المالي وفشل الخطط التنموية الخاصة بهذه المناطق لعدة أسباب أهمها الفساد الإداري وحتى السياسي كذلك افتقار الدولة للموارد الأساسية التي هي المحرك الأساسي لعمليات التنمية المحلية، كذلك اقتصارها على مناطق دون أخرى وعلى جماعات اثنية قريبة من السلطة دون سواها، فالتنمية هي عملية تصاعدية مستمرة من أسفل إلى أعلى تجتاح وتنتشر في المجتمع كله رأسيا وأفقيا7، فكسر هذه القاعدة يؤدي إلى شعور بعض الجماعات الاثنية أنها مقصاه وأن انتماءها صوري وهي عوامل تساعد على ظهور حركات تمرد تبدأ بمطالب دستورية قانونية إلى أن تتحول إلى مطالب أكثر تطرفا في حال ما فشلت الدولة المركزية في

معالجة المطالب الشرعية وهو ما حدث بالفعل في معظم دول الساحل الافريقي وبالأخص في دولتي السودان ومالي، كما أن هذه الحركات المتمردة استفادت من كل ما هو متاح أمامها في سبيل تحقيق أهدافها بغض النظر عن الوسائل المستخدمة للوصول إلى هذا الغرض.

إن دولة مالي هي أكثر دول الساحل الإفريقي التي تعاني من تمرد بعض الجماعات الاثنية الموجودة على أراضيها، هذه الأخيرة ترى وتؤمن بعدالة قضيتها ومشروعها الانفصالي عن الدولة المركزية، هذا الأمر دفع دول الجوار ونقصد بها الجزائر وليبيا بفتح قنوات اتصال بين المتمردين الطوارق ممثلين في الحركات السابقة الذكر والحكومة المركزية، هذه الجهود أثمرت في نهاية المطاف في الوصول إلى اتفاق سنة 1996 سميت باتفاقية «كوناري» نسبة للرئيس المالي السابق «ألفا عمر كوناري»، هذا الاتفاق تم التوصل إليه بعد مفاوضات شاقة وتنازلات قدمتها الحكومة المركزية في «باماكو» كخروج الجيش المالي من بعض مناطق شمالي مالي التي تعتبر معقل رئيسي لحركات التمرد، إضافة إلى تقديم وعود بتنمية هذه المناطق رغم أن دولة مالي تعد من أفقر دول العالم، ومن أجل احتواء هذه الحركات ذهب الرئيس المالي إلى أبعد من ذلك وهو اشراكهم في العملية السياسية كتعيين وزراء من الطوارق والعرب من شمال مالي في توزيع الحقائب الوزارية وإعطائهم مناصب سامية في الدولة وترقيات عالية في الجيش والشرطة والجمارك، كل هذه الجهود التي قام بها الرئيس المالي السابق «ألفا عمر كوناري» بمساعدة الجزائر وليبيا أعطت دولة مالي نوعا من الاستقرار مما جعل البعض يقول أنها من بين الدول الافريقية القليلة التي تحقق تقدما في مجال الديمقراطية.

ولأن الديمقراطية لا يمكن أن تصمد في غياب مصادر مالية حقيقية تضمن استمرار عمليات التنمية المحلية والاستقرار السياسي على وجه الخصوص، فإن اتفاقية «كوناري» ظلت هشة وغير متماسكة وتجلت هذه الهشاشة وبشكل واضح مع مغادرة «كوناري» السلطة وعادت بوادر التمرد بشكل جلي وأكثر خطورة في أصعب المراحل التي تمر بها منطقة الساحل الإفريقي عبر تاريخه الحديث، فالاتفاقية السابقة الذكر كان الهدف أو الغرض الأساسي منها هو ادماج هذه الجماعة الإثنية في مؤسسات الدولة ومن تم التخلص من الفكر التمردي باستئصاله من جذوه، إلا أن الواقع كان خلاف ذلك تماما، فقد استغلت بعض قيادات الطوارق والعرب والتي كان الأصل منها تمثيل هذه المناطق في الحكومة المركزية الوضع لصالحها الشخصي ولأهداف خارجة عن مبادئ الدولة المالية8 وهو الأمر الذي أدى باتهام الرئيس المالي المخلوع في انقلاب عسكري «أمادو توماري توري» بالتواطؤ مع هذه الجماعات وإعطائها امتيازات كبيرة وهو الأمر الذي أدى إلى سخط بعض الأطراف وعلى رأسها المؤسسة العسكرية في مالي التي اتهمته بالتخاذل والتهاون وحتى التساهل مع هذه الجماعات

على حساب القضايا الرئيسية للبلاد كالتعامل مع تجار المخدرات والجماعات التي تمارس اختطاف الرعايا الأجانب ومطالبة بلدانهم بدفع فدية مقابل اطلاق سراحهم، كل هذه الأمور كانت تحدث في منطقة شمال مالي، ومع حدوث الانقلاب العسكري على الرئيس «توماري توري» بدأت قيادات الطوارق وحتى العرب الموجودة في شمال مالي بعملية الانسحاب من العاصمة والالتحاق بجبهات القتال في الشمال، كما تجدر الإشارة أن التفوق الذي حققه المتمردون على الجيش المالي في منطقة الشمال لم يكن وليد اللحظة أو الصدفة وإنما جاء نتيجة الإعداد لهذه اللحظة لمدة سنوات أي يمكن القول مند عقد اتفاق «كوناري» في سنة 1996 أين استفادوا من كل ما هو متاح لتقوية صفوفها، بدأ من المراكز الحساسة التي شغلتها في الدولة المركزية وتوظيف هذا العامل لصالحها وغياب الجيش المالي عن بعض المناطق طبقا للاتفاقية الموقعة في 1996 مما أعطى الحرية في غياب الدولة المركزية، كذلك الأموال الضخمة والكبيرة المتحصل عليها عن طريق دفع الفدية وتجار المخدرات وحتى السلاح، ولعل النقطة الحاسمة التي رجحت كفة القوى إلى جانب المتمردين هو سقوط نظام معمر القذافي وانهيار الدولة الليبية الأمر الذي مكن من تهريب شحنات كبيرة من الأسلحة المتطورة بين المتوسطة وفوق المتوسطة لا يملكها حتى الجيش المالي، وبهذا فالأمر لم يعد يقتصر على التنمية والتوزيع العادل للثروة بالنسبة لهذه الجماعات الاثنية وحتى المشاركة في العملية السياسية بل تعدى الأمر إلى مطلب الانفصال وإقامة دولة مستقلة عن جنوب البلاد، وتبنى هذا المطلب حركة الأزواد وسمت الدولة الجديدة باسم الدولة الأزوادية في شمال مالي، إلا أن هذا المشروع كان مصيره الفشل.

هذا الاعلان جاء في أعقاب الاتفاق الذي توصلت إليه الحركة الشعبية لتحرير أزواد، وحركة أنصار الدين في 26 ماي 2012 اتفاقا يقضي بتشكيل دولة اسلامية أزوادية بشمال مالي، وهو الأمر الذي نددت به الحكومة المركزية في باماكو، ووقع هذا الاتفاق بلال آغ الشريف رئيس المكتب السياسي لحركة تحرير أزواد والعباس آغ أنتالا، وهو زعيم قبيلة إيفوغاس والنائب الأول لزعيم حركة أنصار الدين إياد آغ غالي9.

وفيما يلي سنسرد أسباب الفشل:

- الوضع الراهن للمنطقة التي كانت تعيش مخاض عسير خاصة بعد سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي الذي كان يعتبر صمام الأمان في المنطقة.
- رفض الاتحاد الافريقي لهذا الكيان الجديد واعتبره مساسا بالوحدة الترابية لدولة مالي.
- غياب الدعم الخارجي لهذه الجماعات المتمردة خاصة من دول الجيران.

- تحالف حركة أزواد الشعبية مع حركة أنصار الدين إضافة الى عناصر تنظيم القاعدة جلب لها السخط من المجتمع الدولي وجعلها بؤرة خطر على السلم الدولي.

- خروج بعض المدن عن سيطرة حركة أنصار الدين وحتى عن الحركة الشعبية لتحرير ازواد ووقوعها في القاعدة والجماعات الارهابية خاصة بعد الخلاف الذي وقع معها ومحاولة اخراجها من اللعبة السياسية من طرف الحركة الشعبية لتحرير أزواد وأنصار الدين وعجز هاتين الأخيرتين عن طردها أضعف موقفها مع العلم أن عناصر تنظيم القاعدة يضم أجانب من دول المنطقة وحتى خارج إطار المنطقة.

- رفض الدولة الجزائرية لهذا المشروع مع العلم أن الجزائر أهم فاعل في منطقة الساحل إلى جانب الدولة الليبية التي تعيش حالة الفوضى وغيابها عن المشهد الإقليمي.

- الاعلان عن التوجه الاسلامي أي إقامة دولة إسلامية تطبق فيها أحكام الشريعة في وسط دول علمانية بما فيها دولة مالي مما شكل مصدر قلق لهذه الدول بغض النظر عن توفر عناصر الفشل لديها.

04 - موقف القوى الاقليمية والدولية من المشروع:

قبل الخوض في مواقف هذه الدول من مشروع الدولة الأزوادية بشمال مالي، تجدر الإشارة أن الدول الإفريقية وأثناء عقدها لمؤتمرها التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي) الأول عام 1963 في العاصمة الإثيوبية «أديسا أبابا» ألحت على ضرورة احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وعدم المساس بها أو إعادة رسمها على أسس دينية أو عرقية أو طائفية أو حتى جغرافية، وأن المساس بها سوف يهدد الدول الإفريقية بالزوال في القريب العاجل وفتح المجال لمزيد من الحروب، وأن من مصلحة الأفارقة هي المحافظة على هذه الحدود، وهو ما تعزز في المؤتمر الموالي الذي عقد بالقاهرة سنة 1964 الذي نصت بموجبه المادة 03 من ميثاق المنظمة على هذا المبدأ وهو احترام سيادة ووحدة أراضي وممتلكات كل دولة10.

وبازدياد حدة النزاعات الاقليمية عقب موجة التحرر التي عرفتها القارة في منتصف القرن الماضي، قرر رؤساء الدول تبني مبدأ « أوتي بوسيتيديس» (Uti Posseditis de Facto 11) من أجل تجنيب القارة مشاكل هي في غنى عنها والتفرغ إلى ما هو أهم كقضايا التنمية ودعم حركات التحرر الأخرى في العالم التي لا تزال تحت الاستعمار.

أ- **موقف القوى الإقليمية من المشروع:** مثلما سبق الذكر فإن هذه القوى الاقليمية هي جزء

من القارة الافريقية وتملك العضوية في الاتحاد الافريقي (الوحدة الافريقية سابقا) وهي موقعة على الاتفاقية التي تنص على احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار Uti Posseditis de Facto إلا أن هناك أجندات خاصة بهذه الدول، وكما ذكرنا سابقا فإن إقليم أزواد لديه حدود مع 05 خمس دول أي دو مكانة جد استراتيجية إضافة الى هذه الدول المجاورة توجد دولة أخرى اقليمية غير مجاورة لدولة مالي إلا أن تأثيرها في متغيرات المنطقة كان بالأمر الذي لا يمكن تجاهله.

1 - **موقف الدولة الليبية**: إن العامل الحاسم في معركة الحركة الشعبية لتحرير أزواد ضد الدولة المركزية في بامكو هو تدفق شحنات السلاح الهائلة من الدولة الليبية المنهارة عقب سقوط نظام معمر القذافي إثر انتفاضة شعبية مدعومة من قوى أجنبية وعربية عجلت بنهاية نظامه، وعليه فإن إعلان هذه الدولة الشبح تزامن مع دخول الدولة الليبية حالة الفوضى وحالة اللا أمن، وعليه فإن موقف الدولة الليبية كان غائبا بغياب الدولة، إلا أن صراع الحركة الشعبية لتحرير أزواد وحتى الحركات الأخرى الموجودة داخل الإقليم مع الدولة المركزية لم يكن حديثا، أي ظهر مع استفادة الحركة من شحنات السلاح الليبي المتوسط وفوق المتوسط، بل كان قديما يمكن ارجاعه مع البدايات الأولى لاستقلال مالي وبالضبط في سنة 1963 إلا أن الدور الليبي وعندما أقول الدور الليبي فإني في هذا الصدد أكون أتحدث عن سياسة الراحل العقيد «معمر القذافي» في المنطقة ومنطقة الساحل ككل، حيث برز استغلاله لقضية «الطوارق» مع بدايات تسعينيات القرن الماضي أين تم استغلال القضية من أجل ضرب قوى إقليمية أخرى موجودة في المنطقة (الدولة الجزائرية) ومن جهة أخرى الاعلان عن نفسه أنه صمام الأمان في المنطقة وأن أي تسوية في المنطقة يجب أن تمر عبره وبموافقه منه12.

وبالرغم من أن الدولة المالية لم تقدر على مجابهة هذا النفوذ الليبي في منطقة أزواد بفعل الوفرة المالية واستمالة العقيد الراحل لأبرز القيادات الأزوادية واحتضانها في الاراضي الليبية، إضافة إلى تمتعها بامتيازات واسعة معطاة من طرف العقيد، فإن الصراع بقي محتدما بين قطبي المنطقة (ليبيا - الجزائر) أين اشتد هذا الصراع عندما قرر العقيد فتح قنصلية في مدينة «كيدال» بالرغم من أن هذه المدينة لا تحوي على جالية ليبية، وإنما تم فتحتها من أجل الترويج لدور العقيد في المنطقة وجهوده اتجاه قضية الطوارق، وهذا الأمر الذي أعاق جهود الوساطة من أجل تسوية النزاع، ولم ينته الأمر إلا عندما قرر العقيد غلق هذه القنصلية.

2 - **موقف الدولة الجزائرية**: لقد كان موقف الدولة الجزائرية منذ البداية واضحا بعدم المساس

بالوحدة الترابية لدولة مالي، مستندة في ذلك من مبادئ سياستها الخارجية المبنية على حسن الجوار وحل النزاعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كذلك احترام الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

ومنه فإن موقف الدولة الجزائرية كان واضحا من البداية، هذا الموقف يركز على عدم المساس بالوحدة الترابية لدولة مالي، وهو الموقف الذي ساهم وبشكل كبير في فشل المشروع باعتبار الجزائر أهم دولة في المنطقة، وجهود الوساطة التي بدلتها ولا تزال تبدلها من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة ـــ الحركة الشعبية لتحرير أزواد والدولة المركزية في باماكو ـــ والذي توج بتوقيع عدة اتفاقيات لعل أهمها اتفاق «تمغست « في جانفي 1991 الذي وضع حدا لهذا الصراع ولو بصفة مؤقتة13، لتستمر سلسلة المفاوضات حتى مطلع الألفية الجديدة إذ أن الدولة الجزائرية سخرت آلتها الدبلوماسية من أجل الوساطة بين الجانبين، حتى بعد خروج الأوضاع عن السيطرة وخروج إقليم أزواد عن سيطرة الحكومة المركزية وإعلان دولة أزواد من جانب واحد، رغم فشله من البداية للأسباب السابقة الذكر.

وبالرغم من هذه الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل ايجاد حلول للقضية، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات خاصة من بعض الطبقة المثقفة والساسة الماليين، إذ يرون ازدواجية في الموقف الجزائري، خاصة اتجاه دول المنطقة فبينما العلاقات بين الجزائر وموريتانيا ترتكز على التعاون الأمني إضافة الى التنموي، بينما مع دولتي مالي والنيجر فهو مقتصر فقط على الجانب الأمني فقط، حتى وان ذكر مصطلح التنمية فهو يقتصر فقط على مناطق تواجد الطوارق فقط أي إقليم أزواد المالي، ومن جهة ثانية فإن أثناء المفاوضات فإن الجزائر تقف الى جانب الحركة الشعبية لتحرير إقليم أزواد، وهو ما يشجعهم على التمرد ضد الدولة المركزية، باعتبار أن هناك قوة إقليمية في المنطقة لديها وزنها تدعم هذه الحركة، وجوهر القول لدى هذه الفئة من الشعب المالي، ترى في الموقف الجزائري لا يعطي حلولا جذرية للأزمة وإنما المحافظة على الوضع الراهن، أي بقاء الطوارق تحت حكم الدولة المركزية في مالي.

ومن جهة أخرى فإن «محمد الأمين الواعر»14 فيرى في الموقف الجزائري أن الدولة الجزائرية ترفض التدخل الأجنبي المطلق في الشأن المالي وفي إقليم أزواد على وجه الخصوص، كما أن الدولة الجزائرية تحرس على عدم المساس بالوحدة الترابية لدولة مالي، وحل النزاع في المنطقة بالطرق السلمية، ومن هذا المنطلق فإن الجزائر عارضت وبشدة مشروع الدولة الأزوادية، إلا أن الكاتب يرجع هذا

الموقف الجزائري من مشروع الدولة الأزوادية للأسباب التالية:

-التركيبة السكانية للقبائل الطوارقية أو الأزوادية كما يسميها الكاتب التى تمتد من مدينة تندوف وحتى أدرار وتمنغست وإليزي وهذا يشكل خطر على أمنها الوطني وسلامة أراضيها.

-ومن جهة أخرى فإن الكاتب يرى أن الجزائر حاولت استيعاب الشعب الأزوادي عن طريق عمليات التجنيس وتوزيع بطاقات الائتمان الغذائية

-لا تقبل الجزائر التدخل الأجنبي في الإقليم لأن ذلك لا محالة سوف يؤثر على أمنها المباشر ويدفع بسكانها الجنوبيين ذوي الأصول الازوادية إلى الدخول في الحرب نصرة لأهاليهم وهو ما سينسف كل جهودها السابقة لاحتوائهم، كما أنها لا تمانع في أن يظل إقليم أزواد متنفسا وملاذا لكل من لا تستطيع احتواءه.

3 – **موقف دول الجوار الأخرى**: بالرغم من أن هذه الدول(موريتانيا،بوركينافاسو، النيجر) كانت معنية بقضية مشروع دولة أزواد إلا أن موقفها جاء متحفظا، واكتفت بضرورة المحافظة على الوحدة الترابية لدولة مالي أي أنها تبنت موقف الاتحاد الافريقي، وقد تكون ترقبت موقف القوى الأخرى وخاصة الأجنبية .

موقف القوى الأجنبية من المشروع: يمكن القول أن الأحداث المتسارعة التي عرفتها المنطقة لم تساعد قادة الحركة الشعبية، فالانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة والرئيس الشرعي المنتخب لقي إدانة دولية واسعة، إضافة الى سيطرة جماعات إرهابية على بعض المناطق في إقليم أزواد وعجز الحركة عن مواجهتها كلها عوامل جعلت المجتمع الدولي يتحفظ على هذا الاعلان من جانب واحد، بل أيد المجتمع الدولي الممثل في منظمة الأمم المتحدة مقاربة الاتحاد الإفريقي، والتي تنص على احترام وحدة وسلامة الأراضي المالية.

01- **موقف الدولة الفرنسية:** تعبر فرنسا الدولة الاستعمارية السابقة لكافة دول المنطقة باستثناء ليبيا، لذلك فإن موقفها أكثر من ضروري، ورغم احتضانها لعديد من حركات التمرد الموجودة في إقليم أزواد إلا أن الدولة الفرنسية عارضت حركة الانفصال ووقفت مع الوحدة الترابية لدولة مالي، إلا أن بعض المثقفين الماليين يرون في الموقف الفرنسي ازدواجية وأن موقفها ليس نابعا من مبادئها العامة وإنما من باب المحافظة على مصالحها الشخصية، وتتعزز هذه النظرة برفض قادة مالي السابقين وخاصة كلا من الرئيسين « كوناري، وتوري » إقامة قواعد عسكرية دائمة في شمال مالي، حيث تتواجد ثروات معدنية هائلة في هذه الأراضي وبالأخص اليوارنيوم، ومن جهة أخرى حسب رأي المثقفين

هؤلاء كبر مساحة دولة مالي وعجز الحكومة المركزية عن ضبط الأمور خاصة تحركات الجماعات الارهابية التي باتت تسبب قلقا للمصالح الفرنسية خاصة مسألة الرعايا المختطفين كل هذا يستوجب إعادة ترتيب الأمور من جديد15.

لكن موقف الدولة الفرنسية مما يحدث في المنطقة لا يعود إلى الأحداث الأخيرة التي صاحبت سقوط نظام العقيد الراحل «معمر القذافي» بل يعود الى أواخر الخمسينات من القرن الماضي، ففي ستة 1957 وفي شهر جوان أين أطلقت الحكومة الفرنسية مشروعا للحكم الذاتي يمتد من الاراضي الجنوبية الجزائرية وصولا الى الأراضي المالية والتشادية هذه المناطق المعروفة بغناها بثرواتها الباطنية الهائلة، أي إعادة إحياء الإمبراطورية الصحراوية القديمة16 إلا أن هذا المشروع كان مصيره الفشل خاصة من قبل قادة قبائل الطوارق وعلى رأسهم «محمد علي طاهر» زعيم قبيلة انتصار تلمزي17.

بالرغم من موقف الدولة الفرنسية مما يحدث في شمال مالي، إلا أنها قادت تحالفا إفريقيا من أجل طرد الجماعات الإرهابية من شمال مالي وإعادته إلى حضن الدولة المركزية، وقد يكون هذا التدخل بعد أن فشلت الحركة الشعبية لتحرير أزواد في إدارة شؤون الإقليم، خاصة أمام قوة الجماعات الارهابية التي عجزت الحركة عن مواجهتها، ومن جهة أخرى قد تكون الحركة قد اختارت الوقت غير المناسب لإعلان مشروعها الذي فشل في مهده.

2 –**موقف الولايات المتحدة الأمريكية مما يحدث في شمال مالي:** عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 والولايات المتحدة الأمريكية تقود تحالفا دوليا ضد الإرهاب، إلا أن عمليات هذا التحالف بقي محدودا على الأقل بما يحدث في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم، وقبل ذلك ومن جهة ثانية وعقب نهاية الحرب الباردة ازداد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية من بوابة نشر الديمقراطية في العالم.

فمنطقة الساحل الإفريقي ومنها إقليم أزواد يتربع على ثروات معدنية هائلة كاليورانيوم والذهب بالإضافة الى بعض الاكتشافات البترولية هنا وهناك، إلا أن هذه المنطقة تحت النفوذ الفرنسي فهي مستعمرات سابقة وتنضوي تحت رابطة الفرانكفونية إلا أن ما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية أكثر تزايد التمدد الصيني في المنطقة تحت اسم الاستثمارات الاقتصادية والمشاريع التنموية.

ومع تزايد قلق الإدارة الأمريكية إزاء النشاط الارهابي المتنامي في منطقة الساحل الإفريقي، تعزيز نفوذها في منطقة إفريقيا عموما ومنطقة الساحل خصوصا، لما تتوفر عليه أغلب تلك الدول من المناجم والنفط. وفي إطار الحرب على الإرهاب حيث أنشأت قيادة عسكرية مشتركة تعرف ب AFRICOM

في عهد رئاسة بوش الابن ومقرها في ألمانيا. وفي هذا الإطار أطلقت سنة 2003 مبادرة دول الساحل لمحاربة الإرهاب(PAN SAHEL INITIATIVE) حيث باشرت بموجبها تدريب بعض القوات الموريتانية والمالية والنيجرية. وفي سنة 2005 أطلقت مبادرة مكافحة الإرهاب ما بين الدول المطلة على الصحراء (TRANS SAHARA CONTER TERRORISM«TSCTI»). وتضم هذه المبادرة بالإضافة إلى دول الساحل دول المغرب العربي: المغرب، تونس والجزائر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أمريكا لا تزال تبحث عن دولة إفريقية تقبل استضافة قيادة آفريكوم على أراضيها، وتعتبر الجزائر من أقوى الرافضين للوجود الأجنبي في المنطقة18 .

05 تبعات الدولة الجديدة(الفاشلة) على المنطقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات السياسية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة مصطلحا جديدا في العلوم السياسية ألا وهو مصطلح الدولة الفاشلة، وقد نجد في بعض الكتابات الدولة الشبح كذلك شبه الدولة، كلها مصطلحات مختلفة لكنها تشترك في العجز الوظيفي للدولة.

ويعتبر «روبرت جاكسون « R-Jackson من الأوائل في علم السياسة الذين تناولوا هذا المفهوم إذ يعرف الدولة الفاشلة بأنها « الدولة غير القادرة على الأداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب»19 أما عن مؤشرات الدولة الفاشلة فيمكن إجمالها فيما يلي20:

- الافتقار إلى مصادر الشرعية
- العجز على مراقبة الاقليم الجغرافي
- طبيعة الهياكل المؤسساتية وقدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء.

وبالعودة إلى منطقة الساحل الإفريقي، نلاحظ في الحالة المالية مظاهر الدولة الفاشلة تتعزز بوضوح، فإضافة إلى ضعف الأداء السياسي وضعف الاقتصاد المحلى تستشري مظاهر الفساد على نطاق واسع، ولطالما شكلت أراضي هذه الدولة الإفريقية أرضا خصبة لانتشار الجريمة المنظمة كذلك الهجرة السرية وملاذا آمنا للجماعات المسلحة.

وتعود أسباب فشل الدولة المالية على مستوى الأصعدة الاستراتيجية إلى بداية ظهور أو وجود الدولة في البداية، أي مع نهاية المرحلة الاستعمارية، فالدولة الفرنسية التي تمثل الدولة المستعمرة السابقة التي تركت الدولة الناشئة في جملة من التناقضات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية،

كذلك هو الأمر بالنسبة للعديد من دول العالم الثالث التي لم تتمكن من تجاوز هذه التناقضات.

وإذا كانت الدولة المالية التي يعود استقلالها الى منتصف القرن الماضي، تعاني من ضعف الأداء المؤسساتي وعدم السيطرة على أراضيها خاصة الواقعة في الشمال (إقليم أزواد) لم تتمكن من تجاوز هذه التناقضات فكيف سيكون الحال مع مشروع الدولة المزعومة (الدولة الأزوادية) أو الدولة الشبح بالتعبير الدقيق وما تبعات وجود ها على الدولة الجزائرية والمنطقة المغاربية ككل.

أ -إقليم أزواد كمصدر للجريمة المنظمة والهجرة السرية:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين الحدود الجنوبية للصحراء الإفريقية الكبرى، والحدود الشمالية لمنطقة الغابات الكبرى، إن هذا الموقع الاستراتيجي لمنطقة الساحل جعل منها ممرا طبيعيا للتنقلات البشرية منذ آلاف السنين، لكن ومع المتغيرات الدولية الحديثة خاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة تم استغلال هذا الممر الطبيعي لأغراض تمس بالأمن القومي ليس لدول المنطقة فحسب بل وحتى الدول الأوربية التي تقع في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

تعرف الجريمة المنظمة بأنها « مؤسسة غير إيديولوجية تضم عددا من الأشخاص في حراك اجتماعي مغلق ومنظم هرميا تستغل نشاطات شرعية وغير شرعية من أجل بسط القوة والسيطرة والحصول على مكاسب مادية وغير مادية في الغالب»21، ولقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي تزايدا خطيرا لنشاط الجريمة المنظمة، هذا النشاط يختلف ويتنوع بتخصص كل منظمة إجرامية، وتأتي تجارة المخدرات في المرتبة الأولى، فالمنطقة كما أسلفنا الذكر هي عبارة عن ممر طبيعي يستخدم منذ آلاف السنين، ونظرا للمسالك الصحراوية الوعرة والشاسعة فقد كانت المنطقة أرضا خصبة لازدهار نشاط تجارة المخدرات وتجارة السلاح غير الشرعي الذي موجه بشكل أساس إلى مناطق النزاع في القارة الإفريقية، فتجارة المخدرات تتم من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك بأوروبا والشرق الأوسط مرورا بمالي والنيجر وليبيا ومصر22، وصولا إلى دول الخليج في الشرق الأوسط وإسرائيل وتركيا ثم إلى أوربا، أما عن مناطق الانتاج فهي على مصدرين الأول أمريكا اللاتينية وهي مركز انتاج قديم وتقليدي، فالمصدر الأول وبعد أن عرف متابعة محكمة ومضايقة شديدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لقوة امكانياتها الهائلة حتى في مجال تتبع تبييض الأموال المحصل عليها من تجارة المخدرات، هذه العصابات ومن أجل تفادي الرقابة الأمريكية قررت تغيير مسار خط تجارتها إلى طريق أكثر أمنا، وهذا ما حدث بالفعل إذ وجدت عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية أن منطقة القارة الإفريقية هي طريق آمن لتجارة المخدرات للوصول إلى مناطق الاستهلاك في الشرق

الأوسط والقارة الأوربية، فدول غرب إفريقيا هي دول ضعيفة أجهزة الحكومة لديها فاشلة والفساد إداري يستشري على جميع الأصعدة والجمارك لديها ومراقبة الحدود تكاد تكون معدومة، فدول غرب إفريقيا هي عبارة عن مناطق لتفريغ شحنات المخدرات ومنطقة الساحل الإفريقي كما أن ٪70 من الشحنات تعبر إقليم أزواد وقد تستخدم أراضي دول المغرب العربي وبالأخص الاراضي الجزائرية والأراضي الليبية لهذا الغرض فالمنطقة هي بمثابة الطريق البري لوصول هذه الشحنات لمناطق من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك ومما يقلق الدول المغاربية أن تتحول أراضيها من مناطق عبور إلى أسواق استهلاكية مع العلم أن إحدى الدول المغاربية تعتبر من أكبر المنتجين في العالم لهذه المادة.

وإضافة للنشاطين السابقين الذكر للجريمة المنظمة هناك نشاط آخر لا يقل أهمية عنهما وأكثر وأشد خطورة، وهو تجارة الأسلحة التي تزدهر في منطقة الساحل بشكل يثير المخاوف، فحجم النشاط يكاد يكون الأكبر في العالم، فهذه التجارة هي المغذي الرئيسي للحروب الأهلية في السودان ومالي والنيجر وتشاد وغيرهم من دول الساحل الإفريقي، بما فيها الدولة الجزائرية أين أحبط الجيش الجزائري العديد من محاولات تسريب الأسلحة عبر حدوده الجنوبية، وهذه الأسلحة في بعض الأحيان يكون مصدرها خارجي من تمويل من بعض الدول الأجنبية وشركات السلاح العالمية، هذه الشركات التي ترى في استقرار القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل خصوصا كسادا لتجارتها وتراجعا لصفقاتها التجارية، فتمويل المنطقة ببعض قطع الأسلحة بطريقة غير مشروعة يدفع حكومات هذه الدول من أجل عقد صفقات شراء أسلحة من أجل المحافظة على بقاء أنظمتها التي هي في الأصل جاءت بطريقة غير شرعية، فبقاءها أهم من المحافظة على استقرار البلاد، ومن جهة أخرى تلعب الحدود الشاسعة لدول الساحل الافريقي والغير مراقبة عاملا مشجعا على هذا النشاط، ففي 2003 أحصت الأمم المتحدة وجود أكثر من مليون قطعة سلاح خارجة عن سيطرة الدولة المركزية في القارة الإفريقية متواجدة بشكل خاص على الحدود، حيث أشار الإحصاء أو التقرير الأممي أن هذه الأسلحة تساهم وبشكل كبير في زعزعة المناطق المتوترة أصلا كمنطقة الساحل، فتجارة السلاح عرفت تطورا كبيرا مع نهاية الحرب الباردة في ظل الطلب المتزايد عليه مع وجود أموال كافية لجلبه من تجارة المخدرات والممنوعات.

إن منطقة أزواد ومعها الساحل الإفريقي ورغم كبر مساحتها وتعقد مسالكها وصعوبة تضاريسها الجغرافية، إلا أنه وفي بداية الألفية جديدة عرفت تزايدا معتبرا للمهاجرين السريين، فبعد أن كان الأمر لا يتعدى 200 مهاجر سري في السنة خلال منتصف التسعينيات من القرن الماضي، أصبحت الاحصائيات الأخيرة الصادرة عن الأجهزة الرسمية الجزائرية تقدر بأكثر من خمسة آلاف مهاجر

سري كلهم يعبرون منطقة الساحل الافريقي ومن مختلف الجنسيات أي أكثر من 45 جنسية بحيث يمكن القول أن معظم أو جل مهاجري القارة الافريقية يعبرون منطقة الساحل الإفريقي في رحلة قد تمتد من شهر إلى عدة سنوات تبدأ من منطقة الغابات الكبرى نحو النيجر أو مالي وهما إحدى دول الساحل إذ تعتبر كل من المدن الرئيسية لإقليم أزواد مراكز تجميع لهؤلاء المهاجرين قبل دخول الأراضي الدول المغاربية، ليتخذ المهاجرون بعد ذلك سلوك إما الأراضي الجزائرية عبر مدينة تمنراست أو جانت ومن ثم إلى المدن الساحلية أو الدول المجاورة المغرب وتونس وبعدها إلى القارة الأوربية أو الاستقرار إن كانت الظروف ملائمة، والبعض قد يسلك طريق الواحات الليبية ومن ثم إلى الساحل الليبي على البحر المتوسط للوصول إلى الشواطئ الإيطالية.

إن ظاهرة الهجرة السرية في منطقة الساحل أصبحت تعبيرا عن مأساة القارة، إذ أصبحت هذه المنطقة تختصر كامل مكونات القارة، فالهجرة السرية وان كانت قد أحيت طرق التجارة الصحراوية القديمة فإن مخاطرها لا يمكن تجاهلها فإضافة إلى نقل الأمراض والأوبئة الخطيرة فإن هذه الهجرة تؤثر على النسيج الاجتماعي لسكان المنطقة وقد يخلق مناوشات قد تؤدي إلى كوارث لا يحمد عقباها عندما يدخل السكان الأصليون في صراع مع مجموعات المهاجرين الأفارقة مثلما حدث في دولة ليبيا حيث تم تسجيل عشرات القتلى ومئات الجرحى في صراع بين المحليين والمهاجرين الأفارقة23، كما أن تسلل أفراد هذه الجماعات يثير ريبة الأجهزة الحكومية في استعمالهم لنقل الممنوعات (المخدرات) وحتى تهريب الأسلحة، وقد يتعدى الأمر إلى توتر العلاقات بين الدول بسبب اتهام دولة لأخرى بالتقصير في مراقبة حدودها وتسهيل عملية دخول هؤلاء الأفارقة إلى أراضيها كما حدث بين الجزائر والمغرب عقب اتهام الأخير الدولة الجزائرية بتسهيل عبور مهاجري جنوب الصحراء من أجل زعزعة استقراره وأمنه.

ومن جهة أخرى فإن الدول الأوربية يمكن القول أنها استغلت قضية المهاجرين السريين الأفارقة، إلى ورقة سياسية في مفاوضاتها مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، في قضايا التعاون حيث أصبح منصبا هذا التعاون على مراقبة وضبط الهجرة السرية ومراقبتها والحد منها عوض من أن يكون تعاونا حقيقيا يمس القضايا الرئيسية كنقل التكنولوجيا من الشمال المتقدم إلى الجنوب المتخلف، فمعظم جولات الاتحاد الأوربي مع الدول المغاربية وحتى مجموعة الخمسة + خمسة تهيمن على طاولة مناقشاتها الهجرة السرية سواء كانت من الأفارقة القادمين من منطقة الساحل وجنوب الصحراء أو المهاجرين المغاربة الذين يحلمون بحياة أفضل في أوربا، فالهجرة السرية جعلت من دول العبور إلى شرطي أو دركي يحمي الحدود الأوربية في وجه الغزو البشري الهائل للأفارقة القادمين من الساحل وجنوب

الصحراء24، حيث أشارت الاحصائيات الأخيرة أن عدد الأفارقة الذين استوطنوا الدول المغاربية يفوق بعدد كبير الأفارقة الذين يصلون القارة الأوربية.

ب – الجماعات الارهابية في الإقليم وتأثيرها على الأمن المغاربي:

مع انتقال نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، برزت إلى الوجود معضلة جديدة وهي أمن الحدود الوطنية، بيئة الساحل الإفريقي وبالأخص إقليم أزواد أين تغيب الدولة المركزية وفرت الأجواء المناسبة لنمو هذا النشاط فوجود دول ضعيفة لا تسيطر على حدودها وحتى الداخل، كذلك تعاون أفراد هذه الجماعة مع عناصر الجريمة المنظمة وفر لها موارد مالية هامة ومعتبرة لشراء السلاح الذي لا يوجد عائق للحصول عليه إضافة استغلال هذه الموارد المالية لتجنيد الأفراد وتعبئتهم بالأفكار الأصولية والمتطرفة من أجل إقامة المشروع المنشود الدولة الاسلامية التي لم تعرف حدودها لحد الساعة، هذه الحدود المجهولة أرقت دول المنطقة التي أصبحت حدودها مستباحة لنشاط هذه الجماعات، مما أثر سلبا على أمن واستقرار دول المنطقة، ومع مطلع الألفية الجديدة ازداد نشاط هذه الجماعات الارهابية بالشكل الذي أثار انتباه الرأي العام ليس الإقليمي فحسب بل حتى العالمي ويمكن ابراز أنشطة هذه الجماعات في المنطقة:

- اختطاف 32 سائحا ألمانيا من الصحراء الجزائرية والمطالبة بفدية من أجل إطلاق سراحهم.
- الهجوم على الثكنة العسكرية في موريتانيا في صيف 2005.
- مقتل 13 جمركي جزائري وسط الصحراء الجزائرية على أيدي الجماعة السلفية 2006 25
- جانفي 2007 الاشتباك مع قوات الأمن التونسية.
- أفريل 2007 الهجوم على دورية للجيش الجزائري يخلف 09 قتلى عسكريين.
- عمليات تحمل نفس البصمات في كل من مالي النيجر وحتى المغرب
- الهجوم الخطير على منشأة نفطية جزائرية في إليزي 16 جانفي 2013 واحتجاز رهائن غربيين وجزائريين كادت أن تتسبب في أزمة دبلوماسية للدولة الجزائرية.

من هنا أصبحت دول الساحل الإفريقي أمام تحد جديد وخطير وهو الإرهاب المتعدد الجنسيات العابر للحدود الوطنية وكأن هذه الجماعات الارهابية أعلنت الحرب على كامل دول المنطقة، فوجود دول ضعيفة مثل مالي والنيجر جعلت منها هذه الجماعات الارهابية26 قاعدة انطلاق لضرب الدول المجاورة كالجزائر وموريتانيا ومن تم التحرك عبر محور مالي النيجر حتى تشاد، هذا الوضع لم يلق بتأثيراته السلبية على دول المنطقة فحسب بل أثر كذلك على الرأي العام العالمي وهو من بين الأهداف

الأساسية لهذه التنظيمات الإرهابية المتحصنة بمنطقة الساحل الإفريقي، ومع انتقال نشاط الجماعات الارهابية التي كانت تنشط بجبال الجزائر في الشمال إلى الصحراء الإفريقية الكبرى وتشكيل ما يعرف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، هذا الأخير أعلن ولاءه للتنظيم الدولي العالمي ـــــ تنظيم القاعدة ـــــــ الذي كان يتزعمه «أسامة بن لادن»، تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي27 تبنى عدة عمليات إرهابية استهدفت خصوصا الدولة الجزائرية كتفجيرات قصر الحكومة وكذلك مفوضية الأمم المتحدة ومقر المجلس الدستور في العاصمة ديسمبر 2007 وحتى تفجيرات الدار البيضاء في المملكة المغربية كذلك اختطاف حقوقيين اسبان بمنطقة تندوف الجزائرية، هذا التنظيم استغل منطقة الساحل الافريقي كقاعدة خلفية من أجل ضرب هذه الدول مستفيدا من الفراغ الأمني وضعف الدولة المركزية في التصدي لهذه الظاهرة، ومن أجل ضمان أمن حدود هذه الدول أخذت الدولة الجزائري على عاتقها التنسيق الأمني واللوجستي من أجل ملاحقة هذه الجماعات الارهابية مثل مبادرة «دول الميدان» وهو تنظيم إقليمي يجمع قادة أركان جيوش الدول المعنية بالظاهرة (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينافاسو) هذا التنظيم كان بزعامة الجزائر التي تعتبر أهم دولة في منطقة الساحل واتخذ من مدينة تمنراست الجزائرية مقرا له، إلا أن الشيء المؤسف أن هذا التنظيم لم يرق إلى المستوى المطلوب في مكافحة هذه الجماعات الإرهابية، لعدة أسباب ضعف الموارد المالية، ضعف جيوش المنطقة باستثناء الجزائر28، كذلك شاسعة المنطقة التي تضم أكبر صحراء في العالم، ومحاولة دخول المملكة المغربية في هذا التحالف ومعارضة الجزائر باعتبارها أنها غير معنية، كذلك قيام بعض الدول كموريتانيا ومالي بمناورات منفردة لملاحقة هذه الجماعات الارهابية غالبا ما تكون بضغط من قوى أجنبية من أجل تحرير رعاياها والمحافظة على مصالحها الاقتصادية واستجابتها في بعض الأحيان لاستفزازات هذه الجماعات الارهابية بإطلاق سراح أعضائها المحتجزين لديها، هذا الأمر أثار سخط السلطات الجزائرية الأمر الذي حملها على خوض معركة دبلوماسية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يحرم دفع الفدية لهذه الجماعات باعتبارها إحدى مصادر تمويل نشاطاتها الإجرامية، لكن يبقى السبب الأهم والأبرز في عدم تحقيق تجمع دول الميدان أهدافه الأساسية هو رفض الجزائر أن يقوم جيشها بعمليات عسكرية خارج حدوده الوطنية واكتفائها فقط بالدعم اللوجستي رغم أن هذه الجماعات لا تعترف بمنطق الحدود الوطنية.

جـ- تحد الدولة الأصولية الإسلامية جنوب الدول المغاربية: من المعروف أن دول المغرب العربي هي دول ذات أنظمة علمانية، رغم أنها دول إسلامية بما فيها دول الساحل وبعض دول جنوب الصحراء، ووجود دولة إسلامية في إقليم أزواد خاصة بعد الاتفاق الذي تم في 26 ماي 2012 بين

حركة أنصار الدين والحركة الشعبية لتحرير أزواد، رغم أن هذه الأخيرة ذات توجه علماني وليس إسلامي، ظهور هذه الدولة الاسلامية الأصولية في شمال مالي أثار استياء واستنكار الحكومة المالية العلمانية بإعلان الدولة من جانب واحد فما بالك بتوجهها الاسلامي.

وأبعاد هذه الدولة الإسلامية لا يقف على الشأن المالي فحسب بل تتعداه إلى دول الجوار، التي كانت تعاني أصلا من الأزمات المصدرة خارجة الإقليم، لقد أثار هذا التوجه حفيظة العديد من الدول حيث سيجعل من الإقليم مصدر جذب للعديد من الجماعات المتطرفة التي فشل مشروعها في الشرق الأوسط، يعد أن أطاحت الولايات المتحدة الأمريكية بحكم نظام طالبان في أفغانستان.

ووجود هذه الدولة على هذه الشاكلة يعني انتصار للجماعات الارهابية المسلحة التي عانت من تبعاتها دول المغرب العربي وبخاصة الجزائر، مع العلم أن هذه الجماعات كانت متحصنة في الجبال ثم انتقلت الى منطقة الساحل الإفريقي، رغم محاولات قيادات الحركة الشعبية لتحرير أزواد عزلها عن شؤون الاقليم إلا أنها فشلت يل وسيطرت على بعض المدن الاستراتيجية وهددت استقرار المنطقة، وهو الأمر الذي حمل الدولة الفرنسية من أجل قيادة تحالف افريقي لطرد هذه الجماعات الارهابية وإعادة النظام العام، وما زاد في قلق الدول المغاربية أكثر هو وجود قوات أجنبية على حدودها الجنوبية وأن تستقر في شكل قواعد عسكرية دائمة بحجة ملاحقة هذه الجماعات وحماية المصالح.

الخاتمة:

بالرغم من أن مشروع الدولة الأزوادية كان مصيره الفشل، إلا أنه لا يزال قائما لبقاء أسباب التمرد وعدم وجود حلول فعلية تقضي على الأزمة وبوادرها، كما أن الأحداث الأخيرة أكدت أن اضطراب الأوضاع في منطقة أزواد يؤثر بشكل مباشر على دول الجيران، أما عن التوجه الاسلامي الذي اعتمده الاقليم بضغط من بعض الفصائل الاسلامية المتشددة أثبت فشله وأن أي خيار استراتيجي يجب أن لا يتخالف مع توجهات دول المنطقة، ومن جهة أخرى على الدبلوماسية الجزائرية أن تعمل جاهدة من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة مع العلم أن أن الجزائر تحضي بثقة الطرفين.

قائمة المراجع:

(Endnotes)

1 د. هارون مهدي ميغا، «إمبراطورية سنغاي: دراسة تحليلية في الترتيب التاريخي للإمبراطوريات الإسلامية في غرب إفريقيا» مقال منشور على الأنترنت .www.iua.edu.sd /dimarsi /iua_magazine /.../006 doc

2 مدينة تمبكتو هي مدينة تاريخية تحوي العديد من المخطوطات الاسلامية التي لا تزال محفوظة حتى وقتنا الحالي فهي أكثر من رمز ولديها تصنيف في منظمة الثقافة والعلوم التابعة لهيئة الامم المتحدة بالنظر لتاريخها وموروثها الثقافي الذي لا يقدر بثمن إذ كانت مصدر إشعاع حضاري رغم تواجدها في قلب الصحراء فهي شهدت حركة علمية واسعة.

3 سعد المهدي، "قضية الطوارق في مالي» مجلة قراءات إفريقية، السودان، العدد 13 جويلية سبتمبر 2012 ص[28]

4 El Fasi، I. Hrbek، HISTOIRE GÉNÉRALE DE L'AFRIQUE. III L'Afrique du VIIe au XIe siècle،Paris، (Nouvelles éditions Africaines) édition : UNESCO 1990

5 محمد الأمين الواعر، " أزواد التاريخ والموقع « وكالة أنباء أزواد 10 نوفمبر 2012

6 Pierre Boilly، Mali :Stabilité de Nord- Mali : des Responsabilités Partagées. Center Documentation and Research، May 1999 P04

7 أمين محمد دبور، دراسات في التنمية السياسية. الجامعة الاسلامية غزة كلية التجارة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية 2011 /2012

8 لقد استغلت بعض قيادات حركة أزواد موقعها في الحكومة بلعب دور الوساطة خاصة في قضايا الرهائن وكانت تتلقى مبالغ طائلة مقابل هذا الدور الأمر الذي يسهم في مشاركة الحكومة المالية في هذه القضايا مع العلم أن الرهائن الأجانب يتم حجزهم في منطقة شمال مالي أين تغيب الدولة المركزية ومن جهة ثانية يتهم البعض بتجارة المخدرات والأسلحة

9 جمال عمر» الطوارق يعلنون انشاء دولة إسلامية « موقع مغاربية الاخبارية تاريخ الاطلاع على الصفحة 22 /06 /2013 http: / /magharebia.com /ar /articles /awi /features /2012 /05 /28 / feature-01

10 أمين حامد زين العابدين،" مشكلة أبيي مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار والطريق إلى الحل «

المجلة السودانية لثقافة حقوق الانسان وقضايا التعدد الثقافي، الخرطوم، العدد الثامن، أوت 2008 ص10

11 يختص مبدأ Uti Posseditis de Facto أوتي بوسيتيديس بانتقال ملكية الأراضي وأماكن حدودها من الدولة الاستعمارية السابقة الى الدولة الجديدة وبشير الى « إلى خط شرعي تم تأسيسه على أساس ملكية قانونية كما كان الحكم الذي تبنته الدول التي تعاقبت على حكم المناطق التي كانت تحكمها الامبراطورية الاسبانية في حالة دول أمريكا الجنوبية»

12 كاهي مبروك، "منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة» الملتقى الوطني العلمي الثاني حول: دور الجزائر في بناء السلم والتنمية في منطقة الساحل الافريقي في ظل التحديات الراهنة، المركز الجامعي تمنغست 21-22 فيفري 2013

13 ظريف شاكر، " البعد الأمني الجزائر في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات « مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية جامعة باتنة، غير منشورة 2010 ص58

14 أمين الواعر احد مثقفي أزواد وهو كاتب وصحفي وخبير بالقضايا الاستراتيجية والعسكرية ولديه العديد من الابحاث والمقالات المتعلقة بالشأن الأزوادي ومنطقة الساحل ككل وقضية الطوارق على وجه الخصوص.

15 سعد المهدي، " قضية الطوارق « مرجع سابق ص33

16 لقد حاول العقيد الراحل معمر القذافي إعادة بعث هذا المشروع من جديد 1997 وأطلق ما يسمى مشروع توحيد القبائل الصحراوية ودعا الى عقد مؤتمر اقليمي يناقش هذه المسألة، ولقيت المبادرة دعما من الدولة الفرنسية، لكن في المقابل عارضت الدولة الجزائرية الفكرة واعتبرتها محاولة للتلاعب بتوازنات المنطقة، إلا أن العقيد الراحل أصر على فكرته ومضى في تنفيذها في إطار الصراع أو التنافس الليبي الجزائري، لكن مع رفع العقوبات الدولية وعودة ليبيا الى المجتمع الدولي خفت حدة التوتر وعمل القذافي على توجيه سياساته الخارجية نحو الغرب مما ساعد على استقرار منطقة الساحل.

17 ظريف شاكر، " البعد الأمني الجزائر في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات « مرجع سابق ص44

18 نفس المرجع ص55

19 نفس الموجع ص72

20 من جهة أخرى يرى عالم الاجتماع السياسي الفرنسي « موريس دو فرجيه « M- Dovreign، أن الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي لا تمارس الاحتكار الشرعي والمنظم للعنف، فالدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي توجد بها ميلشيات خارجة عن سيطرة الدولة أو لاتخضع للإدارة المركزية.

21 ظريف شاكر، مرجع سابق ص88

22 بوحنية قوي، مرجع سابق ص03

23 مراقبة حقوق الانسان، ليبيا إيقاف التدفق الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء السياسي. الجزء الثالث من ثلاثة أجزاء Human Rights Watch سبتمبر 2006

24 الشبكة الأوربية– المتوسطية لحقوق الإنسان، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي. أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على حماية اللاجئين وطالبي اللجوء، ديسمبر 2010 ص53

25 بوحنية قوي، مرجع سابق ص08

26 Kalilou sidibé، Security Management in Northern Mali: Criminal Networks and Conflict Resolution Mechanisms. IDS Research Report 77 First published by the Institute of Development Studies in August 2012

27 AMDH–FIDH، Crimes de guerre Nord Mali. Retrouvez les informations sur nos 164 ligues sur www.fidh.org

28 Modibo Kaita، La résolution du conflit touareg au Mali et au Niger. note de recherche du GRIPCI، n°10 Chaire Raoul–Dandurand en études stratégiques et diplomatiques